



الوجود الدبلوماسي الأميركي في القدس الحاجة إلى إلغاء (إزالة) الأضرار التي تسبب بها ترامب

إعداد - مؤسسة ياسر عرفات + مركز أفق الحرية للدراسات والأبحاث - «ترجمة عن اللغة الإنجليزية».

مع خسارة إدارة ترامب الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، يستعد الفلسطينيون والإسرائيليون وجميع الأطراف للتعامل مع إدارة بايدن - هاريس المنتخبة حديثاً. وفي الوقت الذي كان للمجتمع الدولي بأسره وخبراته الخاصة مع إدارة ترامب، كان الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني محط اهتمام مركز - وهدفاً - من جانب إدارة ترامب وأفعالها على مدار السنوات الأربع الماضية. وشمل ذلك الإعلان الرئاسي الصادر في كانون الأول / ديسمبر 2017 الذي يعترف بالقدس «عاصمة لإسرائيل» ونقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس. من بين أهم التحركات التي قامت بها إدارة ترامب، والتي أثارت ردود فعل قوية عالمياً ومحلياً، إطلاق ما يسمى «رؤية للسلام والإزدهار» في كانون الثاني / يناير 2020. وقد سبق هذه الخطوة عدة قرارات رئيسية أخرى استدعت تحولات استراتيجية في سياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

هذا بالإضافة إلى جوانب أخرى من سياسة إدارة ترامب تجاه الصراع الإسرائيليّ - الفلسطينيّ، حطمت دون شكّ الأعراف وخرقت السوابق لأنّها كانت مدفوعة بشكل واضح بدوافع أيديولوجية أكثر من الاعتبارات السياسيّة؛ كما وهمشت كلياً القانون الدولي والإجماع الدولي الذي ساد لفترة طويلة في ما يتعلق بالمعايير الخاصة بحل عادل.

تناول هذه الورقة الوجود الدبلوماسيّ الأميركيّ الطويل الأمد في القدس، الآثار القانونيّة والسياسيّة لإغلاق القنصليّة الأميركيّة العامة، ونقل السفارة الأميركيّة من تل أبيب إلى القدس.

يصبح هذا الأمر ذا أهميّة خاصة في ضوء التصريحات العلنيّة للإدارة الأميركيّة المنتخبه حديثاً، بما في ذلك الوعد بإعادة فتح القنصليّة الأميركيّة العامة في القدس الشرقيّة، حسب ما أعلنه الرئيس المنتخب جو بايدن خلال حملته الانتخابيّة في الثالث عشر من نيسان/ أبريل 2020 «سأعيد فتح القنصليّة في القدس لإشراك الفلسطينيين، وستحت إدارتي كلا الجانبين على اتخاذ خطوات لإبقاء آفاق حلّ الدولتين حية».. نفس الوعد تكرر من قبل نائبة الرئيس المنتخب، في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر 2020.

خلفية عن القنصليّة الأميركيّة العامة:

1 - في العام 1844، عين الرئيس الأميركي جون تايلر السيد واردر كريسون كأول قنصل أميركيّ في القدس. لم تكن هذه الخطوة مقتصرة على نوعها بالنسبة للولايات المتحدة، حيث شهد القرن التاسع عشر ما يشبه «التنافس» ما بين العديد من القوى الغربيّة على عدة أمور، من خلال الأنشطة التبشيريّة في مناطق الإمبراطوريّة العثمانيّة وخاصة في مدينة القدس، ومن بينها زيادة الحماية للكنائس المسيحيّة والأماكن المقدسة في المدينة.

عندها، فتحت بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا والولايات المتحدة قنصليات في القدس وتبعتها دول أخرى.

تمّ إنشاء وجود قنصليّ دائم للولايات المتحدة في القدس خلال العام 1857، في مبنى داخل منطقة باب الخليل (باب يافا) ضمن البلدة القديمة، وهو المبنى الذي يضم مركز الدراسات المسيحيّة السويديّة.



2 - في أواخر القرن التاسع عشر، انتقلت بعثة القنصلية الأميركية العامة إلى موقع آخر في شارع الأنبياء، على بعد مبانٍ قليلة خارج البلدة القديمة. في العام 1912 تم نقل القنصلية الأميركية العامة إلى (المبنى 18) في شارع أغرون؛ هذا المبنى كان قد سُيّد في العام 1868 من قبل المبشّر الألمانيّ اللوثريّ فرديناند فيستر، والذي قامت عائلته وشركاؤه ببناء العديد من المنازل ذات الطراز العربيّ في القدس، بما في ذلك فندق أميركان كولوني.

وقد اشترت الولايات المتحدة العقار (المبنى 18) في الثلاثينيات من القرن الماضي، والذي يضم اليوم مقر إقامة القنصل العام للولايات المتحدة ومكاتب أخرى.

3 - في 23 أيار/ مايو 1948، وأثناء الأعمال القتالية إثر إعلان إسرائيل استقلالها، اغتيل القنصل العام للولايات المتحدة، توماس س. واسون، على بعد بناية من المقر الرئيسيّ للقنصلية العامة في شارع أغرون وسط القدس.

4 - عقب اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 181 (11) بتقسيم فلسطين، وإنهاء الإنتداب البريطانيّ، وما تلا ذلك من إنشاء إسرائيل، الأمر الذي أدّى إلى اندلاع الحرب العربية - الإسرائيلية في العام 1948: أصبحت مدينة القدس مقسمة إلى جزأين منفصلين بموجب اتفاقية الهدنة الأردنية - الإسرائيلية للعام 1949. تُرك هذا الجزء الشرقي من المدينة، بما في ذلك البلدة القديمة، تحت الحكم الأردنيّ.

5 - على الرغم من أنّ الجزء الشرقي من القدس، بما في ذلك البلدة القديمة، كان تحت الحكم الأردنيّ، بقي التمثيل الدبلوماسيّ الأميركي الرسمي لدى المملكة الأردنية من خلال السفارة الأميركية في عمان، وبالتزامن مع الوقت الذي تابعت فيه القنصلية الأميركية العامة عملها في القدس بشكل مستقل عن السفارة الأميركية في عمان - الأردن، وكذلك عن السفارة الأميركية في تل أبيب - إسرائيل.

في أوائل العام 1952، استأجرت الحكومة الأميركية مبنى يقع في شارع نابلس ضمن الجزء الشرقي من مدينة القدس، ويضم مكاتب تُقدّم للمواطنين الأميركيين الخدمات القنصلية بالإضافة إلى التأشيرات. لذلك استمرت عمل القنصلية الأميركية العامة في مهمة واحدة ضمن مبنين - واحد في كلّ شطر من القدس - أي وسط شارع أغرون

في الغرب، و شارع نابلس في الشرق، مع تنقل المسؤولين الأميركيين ما بينها عبر نقطة التفتيش عند بوابة «ماندلبوم».

في أوائل العام 1950، عندما بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناقشة كيفية تنفيذ خطتها الخاصة بالقدس ككيان منفصل «Corpus Separatum»، على النحو المطلوب في القرار 181 (II) : أعلنت إسرائيل، التي كانت تسيطر على الجزء الغربي من المدينة، القدس عاصمة لها. لم تعترف الولايات المتحدة بهذا الإعلان وأبقت على سفارتها في تل أبيب، وكان أول سفير أميركي إلى إسرائيل، جيمس جروفر ماكدونالد، قد قدم أوراق اعتماده إلى الحكومة الإسرائيلية في 28 آذار/ مارس 1949.

6 - خلال حرب العام 1967، احتلت إسرائيل الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة، فوسّعت حدود مدينة القدس وطبقت قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على المدينة المقدسة. وبحلول تموز/ يوليو 1967، اقتطعت 64 كيلومتراً مربعاً إضافياً وضمتها لحدود بلدية القدس؛ بالتالي، وعندما كانت مساحة بلدية القدس الخاضعة للأردن 6 كيلو متر مربع، أصبحت منطقة نفوذ بلدية القدس 70 كيلو متراً مربعاً.

7 - مرة أخرى، لم تعترف الحكومة الأميركية بهذه التطورات، وواصلت القنصلية الأميركية العامة في القدس عملها كبعثة دبلوماسية مستقلة من خلال المبنيين، أي في شارع أغرون - القدس الغربية، وفي شارع نابلس - القدس الشرقية، بوصفها موحدتين ومستقلين تحت سلطة القنصل العام الذي لا يقدم أوراق اعتماد إلى حكومة إسرائيل.

في عام 1980، أقرّ الكنيست الإسرائيلي «القانون الأساسي» للقدس، والذي أعلنها «العاصمة الكاملة والموحدة» لإسرائيل. وقام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة باعتماد القرار 478 (1980) الذي أعلن أنّ هذا الإجراء «باطل ولاغ»، و «يجب أن يلغى على الفور». لم يعترف المجتمع الدولي بالسيادة الإسرائيلية على أي من القدس الغربية و الشرقية، معتبراً أنّ المنطقة الأخيرة منطقة محتلة.

امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على القرار 478. ولم تعترف بهذا العمل



الأحادي من جانب إسرائيل، وحافظت على سياستها تجاه القدس مع الإبقاء على بعثتها الدبلوماسية الرسمية إلى إسرائيل في تل أبيب.

10 - في الثمانينيات من القرن الماضي، حثّ السياسيون الأميركيون، بقيادة السناتور الجمهوري جيسي هيلمز، الإدارة على الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إلى المدينة. في العام 1988، صدر قانون يدعو إلى بناء «منشآت دبلوماسية» في تل أبيب والقدس. وفي أواخر عهد ريغان، تحديداً في 18 كانون الثاني/يناير 1989، وقّع السفير الأميركي لدى إسرائيل وليام براون، ونائب مدير سلطة الأراضي الإسرائيلية موشيه غات اتفاقية يتم بموجبها «تأجير قطعة أرض في القدس من إسرائيل إلى الولايات المتحدة لمدة 99 عاماً، مقابل دولار واحد سنوياً». كانت الأرض المعنية واقعة ضمن ما كان يُعرف باسم «ثكنة النبي»، وهو موقع قوات «حامية القدس» التابعة للجيش البريطاني خلال الإنتداب. شكك الفلسطينيون في شرعية عقد الإيجار على أساس أنّ موقع السفارة المخطط له هو ملك للاجئين فلسطينيين، وأكدوا أنّ بعض أجزاء الأرض المعنية هي ممتلكات وقيّة صادرتها السلطات الإسرائيلية، إلى جانب ممتلكات أخرى للاجئين منذ العام 1948. يقع الموقع الفعلي للأرض المقامة عليها «ثكنة النبي» في إسرائيل، ولكنه قريب جداً من خط الهدنة للعام 1949.. وحتى الآن، لم يبدأ أيّ بناء في هذا الموقع.

11 - مع الجهود المبذولة للوصول إلى اتفاقية سلام في تسعينيات القرن الماضي، طوّرت القنصلية الأميركية العامة علاقة مع الوفد الفلسطيني المشارك في مؤتمر مدريد للسلام خلال العام 1991. وعندما أدّت اتفاقيات أو سلو إلى إنشاء السلطة الفلسطينية، تمّ تكليف القنصل العام بالحفاظ على حوار سياسي مستمر مع القيادة الفلسطينية، رغم أنّه لم يقدم أية أوراق اعتماد لها؛ إلّا أنّه كان يُنظر إلى القنصلية العامة باعتبارها الممثل الدبلوماسي الأميركي «بحكم الأمر الواقع» لدى السلطة الفلسطينية.

بالإضافة إلى ذلك، ومنذ العام 1967، كان تنفيذ التمثيل والخدمات الأميركية لقطاع غزة يتمّ من قبل السفارة الأميركية في تل أبيب. لكن، وإثر الانسحاب الإسرائيلي من غزة في العام 2005، تمّ توحيد التمثيل الدبلوماسي والخدمات القنصلية لغزة تحت إشراف القنصلية الأميركية العامة في القدس.

12 - في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1995، أقر الكونغرس الأمريكي «قانون السفارة في القدس»، والذي تمّ تبنيه في مجلسي: الشيوخ (93 - 5)، و النواب (374 - 37).
 وأصبح القانون قائماً بدون توقيع رئاسي في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995. إعترف القانون بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل ودعا إلى إبقاء القدس مدينة غير مقسمة. كان الغرض من هذا القانون تخصيص أموال لنقل السفارة الأميركية في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس، بحلول 31 أيار/ مايو 1999. وعلى الرغم من إقراره، فقد سمح القانون للرئيس بوقف (تأجيل) تنفيذه لمدة ستة أشهر، وإعادة تجديد وقف التنفيذ كل ستة أشهر وفقاً لاعتبارات «الأمن القومي»، وجدّد الرؤساء كليتون وبوش وأوباما «وقف التنفيذ» بشكل متكرر، لكنّ الرئيس دونالد ترامب وقّع على وقف التنفيذ في حزيران/ يونيو 2017، ثم أصدر لاحقاً في 6 كانون الأول / ديسمبر 2017، إعلاناً يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وأمر بالتخطيط لنقل السفارة.

13 - في العام 2004، استأجرت القنصلية الأميركية مبان في تلبوت (حي الطالبية في القدس الغربية) لتوفير الخدمات اللوجستية الأساسية للبعثة. وفي العام 2006 وسعت القنصلية الأميركية وجودها في 18 شارع أغرون باستئجارها مبنى مجاور للمكاتب الخاصة بالشؤون الإدارية والعامّة. هذا المبنى، وهو دير «مجمع» للبعثة، معروف أيضاً باسم اللازاريين (Lazarists)، كان قد بني في ستينيات القرن التاسع عشر، ولا يزال يضمّ مجموعة صغيرة من رجال الدين اللازاريين.

14 - في العام 2010، أكملت القنصلية الأميركية العامّة أعمال تشييد مبنى كبير بالقرب من جبل المكبر في 18 شارع ديفيد فلوسر. فور الإنتهاء من البناء، استخدم هذا المبنى كمركز خدمات للمواطنين الأميركيين وللتأشيرات كجزء من القنصلية الأميركية العامّة.. أمّا الموقع المحدّد لهذا المبنى فهو في الركن الجنوبي الغربيّ من «المنطقة الحرام»، رغم امتداد أجزاءٍ من الأرض إلى داخل القدس الشرقية.

عندما أنهت بريطانيا انتدابها على فلسطين في 14 أيار/ مايو 1948، انسحبت من مقرّ الحكومة في قلب «المنطقة الحرام» وسلمت المفاتيح إلى هيئة الصليب الأحمر، التي بدورها انسحبت من المبنى في 30 أيلول/ سبتمبر 1948 وسلمتها إلى الأمم المتحدة. حولت الأمم



المتحدة المبني إلى قاعدة لهيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة (UNTSO)، التي لا تزال تعمل حتى اليوم.

الاحداث المتعلقة بإعلان القدس ودمج القنصليّة الأميركيّة العامة في السفارة:

15 - في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2017، وقّع الرئيس الأميركيّ، دونالد ترامب، وأصدر، إعلاناً رئاسياً يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل وينقل مكان سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس. بدأ الإعلان بفقرة محدّدة تشير إلى «قانون السفارة في القدس» الذي تبناه الكونغرس الأميركي في العام 1995 (القانون العام 104 - 45). ثم تابع بالإشارة أيضًا إلى أنّ مجلس الشيوخ الأميركيّ أعاد التأكيد على القانون بعد تصويت بالإجماع في 5 حزيران/ يونيو 2017.

16 - وجاء في الإعلان، من بين جملة أمور، أنّ «إجراءات اليوم - الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل والإعلان عن نقل سفارتنا - لا تعكس تحليلاً عن الإلتزام القوي للولايات المتحدة بالسعي لاتفاق سلام دائم. تواصل الولايات المتحدة عدم اتخاذ أيّ موقف بشأن أيّ من قضايا الوضع النهائي. تخضع «الحدود» المحددة للسيادة الإسرائيليّة في القدس لمفاوضات الوضع النهائي ما بين الأطراف. الولايات المتحدة لا تتخذ موقفًا بشأن ترسيم الحدود أو الحدود».

17 - لم يأت «إعلان القدس» إطلاقاً على ذكر القنصليّة الأميركيّة العامة في القدس، ناهيك عن إنهاؤها. بل وعلى العكس من ذلك، وبغض النظر عن الإعلان المذكور ونقل السفارة من تل أبيب إلى القدس، وتحديدًا في صيف 2018: عينت الولايات المتحدة قنصلًا عامًا هي السيدة كارين ساساهارا للعمل في القدس، والتي استمرت خدمتها حتى الإعلان في آب/ أغسطس 2018، عن دمج القنصليّة الأميركيّة في السفارة.

18 - بحجة توفير المال والتنفيذ السريع للإعلان، وب«الاستيلاء» على أكبر مباني القنصليّة الأميركيّة العامة الموجودة في 14 شارع ديفيد فلوسر في القدس: اتخذت إدارة ترامب الخطوة العمليّة الأولى لنقل السفارة الأميركيّة من تل أبيب إلى القدس. وفي 14 أيار/ مايو 2018، ترأس مسؤولون أميركيون كبار، بمن فيهم وزير الخزانة

الأميركي ستيفن منتوشين، والمبعوث الأميركي الخاص جاريد كوشنر، والسفير الأميركي لدى إسرائيل ديفيد فريدمان، حفل الافتتاح، الذي حضره رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو، وعراب اليمين الأميركي المتطرف شيلدون أدلسون.

شكّل الحفل الخطوة العملية الأولى في افتتاح السفارة داخل القدس. ظلت المكاتب التي تستخدمها حكومة الولايات المتحدة قيد الاستخدام في تل أبيب - شارع اليركون، كما وأعلن بأنها جزء من السفارة في القدس، كمكتب فرعي في تل أبيب. لاحقاً، واعتباراً من 26 آذار/ مارس 2019، تم إغلاق الفرع القنصلي في حيفا بشكل دائم.

19 - في آب/ أغسطس 2018، أعلنت وزارة الخارجية الأميركية أن القنصلية الأميركية العامة في القدس ستُدمج في السفارة الأميركية في القدس لتشكيل بعثة دبلوماسية واحدة. تبع ذلك إعلان صادر عن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، بتاريخ 18 تشرين الأول / أكتوبر 2018، أعلن فيه دمج البعثتين. قال الوزير بومبيو إن السفير الأميركي لدى إسرائيل، ديفيد فريدمان، سيشرّف على عملية الدمج. وأن: «هذا القرار مدفوع بجهودنا العالمية لتحسين كفاءة وفعالية عملياتنا»، وأضاف «إنه لا يشير إلى تغيير في السياسة الأميركية تجاه القدس، الضفة الغربية أو قطاع غزة». تم استدعاء كارين ساساهارا، آخر قنصل عام، والتي كانت قد وصلت إلى القدس قبل ثلاثة أشهر فقط، وتم وضع البعثة، أي السفارة الأميركية الجديدة»، تحت قيادة السفير ديفيد فريدمان.

20 - في 4 آذار / مارس 2019، تم دمج القنصلية الأميركية العامة في القدس فعلياً وإدارياً في السفارة الأميركية لتشكيل بعثة دبلوماسية واحدة، وتم الاستيلاء الفعلي على جميع مباني القنصلية العامة الأميركية السابقة من قبل السفارة، وأنهى بالتالي التمثيل الدبلوماسي الأميركي المستقل والمستمر منذ أكثر من قرن ونصف القرن في المدينة المقدسة.

جاء في الإعلان الصادر عن وزارة الخارجية ذلك اليوم: «ستكون هناك استمرارية كاملة للنشاط الدبلوماسي والخدمات القنصلية الأميركية بعد الدمج. سنواصل



القيام بجميع المهام الدبلوماسية والقنصلية التي كانت تؤديها القنصلية الأميركية العامة في القدس. سنشارك أيضًا مجموعة واسعة من التقارير والتواصل والبرمجة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك مع الفلسطينيين داخل القدس، من خلال وحدة الشؤون الفلسطينية في السفارة الأميركية (PAU)، والتي ستعمل من المبنى التاريخي في 18 شارع أغرون في القدس».

كانت القيادة الفلسطينية قد أعلنت بالفعل رفضها لجميع الخطوات التي اتخذتها إدارة ترامب في ما يتعلق بالقدس. قاطعت القيادة، وكذلك الجمهور الفلسطيني بشكل عام، السفارة الجديدة. حتى الآن، على الرغم من عدة إعلانات وضغوط وحوافز، لم تُحدِ أي دولة أخرى باستثناء غواتيمالا حذوها، حيث قامت بافتتاح سفارة لها في المدينة المقدسة.

21 - حتى الآن، تحتفظ تسع دول بقنصليات عامة مستقلة في القدس، بينما يتم تمثيلها الدبلوماسي الرسمي لدى إسرائيل من قبل سفاراتها في تل أبيب، وهي: القاصد الرسولي (الفاتيكان)، بلجيكا وفرنسا، اليونان وإيطاليا، إسبانيا والسويد، تركيا والمملكة المتحدة. تعمل هذه القنصليات كممثل دبلوماسي فعلي لهذه الدول لدى السلطة الفلسطينية.

استبعد السلك القنصلي الدبلوماسي موظفي «السفارة الأميركية الجديدة» في القدس، وبشكل فعلي، من حضور الاجتماع الشهري التقليدي الذي يُعقد لجميع القناصل العاميين.

الاستنتاجات:

1. حافظت الولايات المتحدة، ولنحو من 160 سنة، على وجود دبلوماسي مستقل في القدس من خلال قنصليتها العامة. تم الحفاظ على هذه المكانة لمدة طويلة قبل تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1947 القرار 181 (11)، والذي حدّد القدس ككيان منفصل. وكذلك كانت الحال طوال سنوات السيطرة الأردنية على القدس الشرقية والسيطرة الإسرائيلية على القدس الغربية، ثم خلال السيطرة الإسرائيلية على القدس بأكملها في العام 1967، بما في ذلك توسيع حدودها البلدية.

كما وتمت المحافظة على هذه المكانة، أيضًا، بعد اعتماد قانون أساسي إسرائيلي بشأن القدس في العام 1980، والذي يعلن بأنها «العاصمة الموحدة والأبدية لإسرائيل»؛ كذلك استمر الوضع بعد مجيء السلطة الفلسطينية، وإلى أن جاءت إدارة الرئيس ترامب وإعلانه الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة. ظلت القنصلية الأميركية العامة في القدس محافظة على مكانتها كوجود دبلوماسي مستقل، حتى دجت في العام 2019 في السفارة الأميركية المنقولة حديثًا إلى القدس.

2. خالف إعلان ترامب عن القدس الموقف الأميركي الراسخ تجاه المركز القانوني للمدينة، وكذلك موقف الإدارات الأميركية المتعاقبة بعد إقرار «قانون السفارة» للعام 1995 من قبل الكونغرس الأميركي. كما وانتهك الإعلان قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وكذلك أحكام القانون الدولي المنطبقة على القدس الشرقية. صدر الإعلان على الرغم من التحفظات الواردة في النص، والمشكوك فيها أصلاً. أمّا الأسوأ من ذلك فهو دمج القنصلية في السفارة دون أي أساس قانوني واضح، لاسيما وأنّ هذا الأمر/ الدمج يتعارض مع نص الإعلان نفسه. إنّ غياب القنصلية يعني قبول الولايات المتحدة بالإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية، ويقوّض إمكانية استعادة العلاقات الأميركية مع الشعب الفلسطيني وقيادته.. هذا بالإضافة إلى تقليص أي دور للولايات المتحدة للتوصل إلى حل سلمي للصراع، حيث لن يقوم مثل هذا الحل دون تسوية معقولة ومقبولة من الجانبين معاً بشأن القدس.

3. يمكن لإدارة بايدن أن تعيد النظر وتصحح الضرر الناجم عن إعلان ترامب بشأن القدس وإعادة الأمور إلى الوضع السابق. لكن الحد الأدنى الضروري للحفاظ على مصالح الولايات المتحدة ودورها يكمن في إعادة تأسيس القنصلية العامة في القدس الشرقية، وهو ما يمكن إنجازه بإعادة تفعيل المنشآت التي كانت تعمل من خلالها، أو على الأقل بعضها. كما ويمكن القيام بذلك عن طريق الإجراءات الإدارية الداخلية التي تعاكس الخطوات المتخذة من قبل إدارة ترامب في إغلاق القنصلية العامة.. وفي الواقع، لا يمكن لإسرائيل أن تعترض على مثل هذه الخطوات، لأنّ الخطوات المعاكسة، تحديداً، هي التي انتهكت القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وكذلك السياسة الأميركية طويلة الأمد تجاه القدس.